التصورات الاجتماعية للأساتذة الجامعيين لواقع ذوي الاحتياجات الخاصة بالجزائر

–دراسة ميدانية على مستوى قسم العلوم الاجتماعية بسكرة – .

university teachers' social representaion for people with special needs in Algeria- A field study at the department of social sciences in Biskra university-

عيسى براهيمي[1] ،* هناء برجي[2] ، حسناء صلحاوي[3]

[1] جامعة محمد خيضر – بسكرة: الجزائر.

[2] جامعة محمد خيضر – بسكرة: الجزائر.

[3] جامعة محمد خيضر – بسكرة: الجزائر.

تاريخ الاستلام : 2019/04/17 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/05/28 ؛ تاريخ القبول : 2020/08/09

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين وتصوراتهم الاجتماعية لهذه الفئة من خلال معرفة طبيعة الإجراءات والبرامج المتخذة لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعرف على توفر إمكانيات العناية لتأهيل هذه الأخيرة، تم التعرف عن الواقع الذي تعيشه هذه الفئة من خلال تسليط الضوء على أهم المراكز ذات الصلة بهذه الأخيرة، وعلى الإجراءات المتخذة نظريا ومؤطرة ومدى فعالية تطبيقيها على أرض الواقع، وهذا ما تحاول الدارسة الحالية الوقوف عنده تحت عنوان التصورات الاجتماعية للأساتذة الجامعيين لواقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر، انطلاقا من تساؤل رئيسي للدراسة فحواه: ما هي ابرز تصوراتك الاجتماعية لواقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر؟ إلى أي مدى يمكن الربط بين ما هو نظري وما هو مطبق في صالح هذه الفئة؟

الكلمات المفتاحية: التصورات الاجتماعية، الأستاذ الجامعي، ذوي الاحتياجات الخاصة.

Abstract : This study aims to identify the reality of people with special needs from the perspective of university professors and social perceptions of this category by knowing the nature of the actions and programs taken for the rehabilitation of people with special needs, and to identify the availability of care possibilities for the rehabilitation of the latter, it has been identified from the reality of this category through highlight the most important centers related to the latter, and the bulk of the actions taken in theory and framed and the extent of Ttabiqiha effectiveness on the ground, this current study Mathol stand with him under the social perceptions of university teachers address the reality of the sound needs For especially in Algeria, from a major study of the question of its content: What are the main social perceptions of the reality of people with special needs in Algeria? To what extent can a theoretical link between what is and what is applied in favor of this category.

Key words: social perceptions, university professor, with special needs

* Corresponding author, e-mail: brahimi81@hotmail.fr

1- مقدمة

تؤكد مختلف التشريعات العالمية والجزائرية على وجه الخصوص على ضرورة أن تتمتع فئة الأفراد من ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان، والحريات الأساسية في شكل كامل ومتساو مع الأصحاء في التعليم والصحة وكل متطلبات الحياة الأخرى بما فيها الحق في العمل. هذا الأخير سوف يوفر الوسائل الفعلية للخروج من الدائرة المفرغة التي تتمثل بالتمييز والفقر والإقصاء الاجتماعي، ومن فائدة هذه الوظائف اللائقة أن يوفر الدخل للعائلات، كما يعزز أيضا الشعور بقيمة الذات وبالقدرة على المساهمة في المجتمع، ولكن من غير الممكن أن تتم عملية دمج الأفراد ذوي الإعاقة في المجتمع دون تغيير تصور المجتمع لهذه الفئة، إذ يجب إزالة العوائق التي تعترضهم من أجل تمكينهم من المشاركة بفعالية في عالم الشغل.

وفي هذه الصورة أصبح الشاب المتعلم من ذوي الاحتياجات الخاصة صاحب المؤهل العلمي والشهادة يعاني الأمرين أكثر من تعب الحصول على الشهادة في مجتمع تفاثر لديه تلك النظرة الواسعة الحاضنة لهذه الفئة، مما يجعل الحصول على وظيفة أقرب إلى الخيال وما يزيد كل هذا عدم تطبيق القوانين بهذه الفئة وعدم تفعيلها ميدانيا وبقائها حبرا على ورق.

وقد جاءت دراستنا هاته من زاويتين الأولى التعريف بهاته الفئة كقيمة ثابتة في المجتمع ثم التفكير في استراتجيات التوظيف والولوج إلى عالم الشغل كغيره من فئات الشعب الأخرى، وفي الشق الميداني للدراسة تم تصميم استمارة استبيان: في بناء تصور حالي ومستقبلي لهذه الفئة من قبل عينة من الأساتذة الجامعيين.

2- الإشكالية: يعاني بعض الأفراد في المجتمع من أمراض تحد منْ قدراتهم العقليّة، والجسديّة، والنفسيّة، والتي تؤثر بشكلٍ كاملٍ على حياتِهم، لذا فهم يحتاجون إلى عناية خاصّةٍ تتناسب مع مُتطلّباتهم واحتياجاتهم، ويطلق على هذه الفئة مِنَ الأفراد مُسمّى ذوي الاحتياجات الخاصّة، ويختلفُ حجم مشكلاتهم، والطّبيعة الخاصّة بها من مجتمع إلى آخر؛ من خلال الاعتمادِ على توفيرِ الوسائل والطرق للتّعامل معهم بطريقة صحيحةٍ ومُناسبة لحالتهم الخاصّة؛ لذلك توجد العديد من العوامل التي تُؤثّرُ على الحاجات الخاصّة أهمّها المِعيارُ المُستخدَم من قِبَلِ الأفراد الأسوياء في إدراكِ مفهوم ومعنى الاحتياجات الخاصّة، ومن ثمّ البحث عن الوسائل المُناسبة للتّعاملِ مع العواملِ الخاصّة بهم، وأهمها: الصّحيّة، والثّقافيّة، والاجتماعيّة، والتعليميّة.

فالاحتياجات الخاصّة عبارة عن مجموعة من المظاهر التي تظهرُ على الأطفالِ في أعمار مُبكّرة، أو قد يتأخرُ ظهورها حتّى عُمرٍ مُتأخّر، تجعلهم يُواجهون صعوبات في مجالات مُتعدّدة، وخصوصا المجال الاجتماعيّ، والمجال التعليميّ. و ظهورُ صعوباتٍ في التعلّم والتعرّف على الحاجات الأساسيّة للإنسان، وإدراك المعارف الأوليّة المَرتبطة بالفهم، والانتباه، والكلام، والقدرة على تكوين بعض الجُمل الطّويلة، وعدم التّركيز، وغيرها من العوامل الأُخرى التي تدل على أنّ الطّفل من ذوي الاحتياجات الخاصّة، ويحتاج إلى وجودِ رعاية مُناسبة له؛ حتّى يتمكّنَ من العودة إلى الحياة الطبيعيّة، ما لم تكن الحاجة الخاصّة به ذات أسبابٍ عقليّة أو جسديّة. التحدّيات توجد مجموعة من التحدّيات التي يعاني منها ذوو الاحتياجات الخاصّة والتي تؤثر على حياتهم وعلى حياة عائلاتهم؛ لأنها تحتاج إلى استخدام نمط معين للعناية بهم، ممّا قد يجعلهم يواجهون العديد من الصّعوبات في التّأقلمِ مع البيئة المُحيطة بيهم.

وعليه جاءت فكرة مشكلة هذه الدراسة التي تتمحور حول معرفة تصورات الاجتماعية للأساتذة الجامعيين لواقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر

ماهي أبرز تصوراتكم لواقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر؟

ويندرج من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلين الفرعيين التاليين:

- هل هناك نقص في دمج فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في الجانب المهني حسب تصوراتكم.
- هل هناك تهميش وإقصاء لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل المجتمع حسب تصوراتكم.

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

واقع ذوي الاحتياجات الخاصة يشوبه نقص في الدمج المهني وإقصاء وتهميش من قبل المجتمع.

الفرضيات الفرعية:

- هناك نقص في دمج فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في الجانب المهني.
- هناك تهميش وإقصاء لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل المجتمع.
- هناك نقص وعي حول حقيقة ذوي الاحتياجات في الجزائر.
- هناك استقرار في أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر.

3-أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي سعت إلى تحقيقها هذه الدراسة نجد:

- التعرف على واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر.
- ضبط مفاهيمي لكل من الأستاذ الجامعي، ذوي الاحتياجات الخاصة، والتصور الاجتماعي.
- معرفة طبيعة الإجراءات والبرامج المتخذة لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الخروج بنتائج حول تصور الأستاذ الجامعي لواقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر.

4- تحديد مفاهيم الدراسة:

4-1 التصورات الاجتماعية: هي أنظمة تفكير حول مواضيع معينة يكون الفرد بواسطتها على اتصال بمجتمعه، تختلف عن الآراء و الاتجاهات، و هي نوع من المعرفة العامية و المشتركة بين كل أفراد المجتمع، حيث أنها تكون مهيئة و مقسمة اجتماعيا بينهم، وهذا باختلاف معايير معينة(ثقافية، أيديولوجية...)، وهي حصيلة نشاط عقلي يعتمد على إعادة بناء الواقع و إعطائه معنى خاص أو تصور خاص، كما أنها مرنة و ليست ثابتة فهي تختلف من عصر لآخر ومن مجتمع لآخر تبعا لظروف المجتمع الحالية، و هي متداولة بين كل أطرافه كالتصورات الاجتماعية حول الصحة و المرض، أو حول المرض النفسي، أو الإرهاب، أو الجنون، أو مواضيع أخرى كالإعلام الآلي، أو كما هو الأمر في بحثنا حول **واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر**.

هو بناء اجتماعي لمعارف عادية مهيأة من خلال القيم والمعتقدات ويتقاسمها أفراد جماعة معينة، وتدور حول مواضيع مختلفة، وتؤدي إلى توحيد نظرتهم للأحداث كما تظهر أثناء التفاعلات الاجتماعي ة[1]

4-2 الأستاذ الجامعي: لقد تعددت واختلفت تعريفات الأستاذ الجامعي فيما بينها، حسب وجهات نظر المتخصصين في مجال التربية وعلم النفس و غيرها من المجالات ذات العلاقة لتعريف هذا العنصر الذي تتوقف أداء المؤسسة الجامعية عليه و على مدى فاعليته في أداء مهامه الموكلة إليه و لتحديد تعريف شامل لابد من عرض المفهوم اللغوي للأستاذ:

في اللغة يعرف على أنه:

– معلم، لقب جامعي علمي، لقب احترام يطلق عادة على المثقفين من كتاب و شعراء و محامين و غيرهم ماهر في الصناعة.

– في القرآن الكريم لم ترد لفظة الأستاذ بهذه الصيغة و وردت ضمن الآيات الدالة على:

الولي المرشد لقوله تعالى: "ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا".

و من بين التعاريف الاصطلاحية التي تم عرضها لتحديد مفهوم الأستاذ الجامعي ما يلي:

فهو يعرف على أنه موظف من موظفي الجامعة متحصل على شهادة في التخصص الأكاديمي أو التربوي يهتم مباشرة بالتعليم و البحث العلمي يقوم بأدوار كثيرة تجعل منه خبيرا و مصمم ناقل للمعرفة و مقوما و محفزا. و مشرفا أكاديميا، محققا لذاته و مراقبا لأدائه و مشاركا لطلبته.[2]

4-3 ذوي الاحتياجات الخاصة: يقصد بهم أولئك الأطراف الذي يقعون على طرفي التوزيع الطبيعي بناء على السمة النفسية أو البدنية أو الطبية التي تميزوها، قد أطلق عليهم ذوي الاحتياجات الخاصة نظرا لأن حاجاتهم النفسية والذهنية والتربوية تختلف عن حاجات الأفراد العاديين.[3]

ويتعرف على أنها فئة من الأفراد الذي يختلفون عن العامة في صفاتهم وقدراتهم العقلية أو الحسية أو البدنية أو الانفعالية والسلوكية مما يجعلهم في حاجة إلى تدخل ومساعدة من الأسرة و المجتمع لتوفير أساليب وإمكانيات خاصة تعمل على دعم تكيفهم مع المجتمع، ويدخل في نطاق هذه الفئة من يطلق عليهم المعاقين وكذلك من يتمتعون بقدرات وإمكانات عقلية وحسية وبدنية فائقة ومتميزة وبموهبة فطرية خلاقة.[4]

5- الدراسات السابقة:

5-1 الدراسة الأولى: دراسة لـ: عبيد بن عبد الرحيم حول التصورات الاجتماعية للمكفوفين الموظفين لعملية الإدماج الاجتماعي المهني.2006/2005.[5] هدفت الدراسة إلى معرفة التصورات الاجتماعية للمكفوفين الموظفين على واقع دمجهم في المجال المهني وإبراز العقوبات والصعوبات التي تحول على تحقيقها، عينة الدراسة قدرت ب20 عامل مهني من ذوي الاحتياجات الخاصة متوزعون على عدة قطاعات، أداة الدراسة تمثلت في استمارة استبيان، والمنهج المتبع هو المنهج الوصفي، إذ تم التوصل إلى إن التصور الاجتماعي للمكفوفين الموظفين لعملية الدمج الاجتماعي تميز حقيقة بصعوبة كبيرة وعديدة وترجع في معظمها لعدم تفهم الآخرين وتهميشهم لهم في ظل غياب تام لفهم شريحة المعاقين.

5-2 الدراسة الثانية: دراسة لـ: جردير فيروز حول التصورات الاجتماعية للأساتذة اتجاه ظاهرة الفشل المدرسي في التعليم الثانوي دراسة ميدانية بولاية جيجل-الميلية.2011/2010.[6]

جاءات هذه الدراسة محاولة معرفة طبيعة تصورات الأساتذة حول الفشل الدراسي، بحيث وقع الاختيار على 150 أستاذ يتوزعون على 4 ثانويات، كهينة عشوائية طبقية، وقد استعان الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، لرصد تصورات الأساتذة بدقة ووضوح، وبالاستعانة باستمارة الاستبيان، وتفريغها وتحليلها بالاعتماد على كل من التكرارات والنسب المئوية، أسفرت نتائج هذه الدراسة على أنه توجد علاقة بين التصورات الاجتماعية للأساتذة اتجاه الفشل المدرسي في التعليم الثانوي حسب خصائصهم من حيث الخبرة والعمر والجنس.

6-الإطار النظري للدراسة: التصورات النظرية لواقع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة: لقد تعددت أشكال وأساليب رعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة طبقاً لنوعية الفلسفات والسياسات التي توجه هذه الرعاية ومن بين الأساليب التي حظيت بانتشار واسع في الكثير من دول العالم "أسلوب الدمج". وأسلوب الدمج يتضمن تقديم مختلف الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في الظروف البيئية العادية التي يحصل فيها أقرانهم من العاديين على نفس الخدمات، والعمل بقدر الإمكان على عدم عزلهم في أماكن منفصلة .وسياسة الدمج لا تقتصر فقط على المجال التربوي، رغم أنه يحوز على مركز الانتباه الآن، ولكن يجب أن يتعدى إلى المجالات الاجتماعية والمهنية والترويحية، وغير ذلك من أوجه النشاط الإنساني .إن سياسة الدمج هي التطبيق التربوي للمبدأ العام الذي يوجه خدمات التربية الخاصة، وهو التطبيع نحو العادية في أقل البيئات قيوداً.

6-1 مفهوم الدمج: يشير مصطلح الدمج إلى تحقيق المساواة والمشاركة وإتاحة الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة أسوة بأقرانهم في المجتمع، وإزالة أي مظهر من مظاهر التمييز تجاههم والابتعاد عن أشكال الخدمات المنعزلة تحت دعوى خصوصية حالة أولئك الأفراد. كما أنه يعترف بالصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لكنه في الوقت ذاته يطالب بإعطائهم الفرص ومساواتهم في الحقوق وجعل الظروف المحيطة بهم عادية، وعدم معاملتهم بأي شكل من الأشكال وكأنهم جزء خاص من المجتمع.

كما يقصد بأسلوب الدمج تقديم مختلف أنواع الخدمات والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة في بيئة الأشخاص العاديين، وهي نفس الخدمات التربوية والتعليمية المقدمة لهؤلاء الأشخاص العاديين، وبمعنى آخر فإن الدمج هو عدم عزل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عن أقرانهم العاديين.

6-2 أهداف دمج ذوي الاحتياجات الخاصة:

1-إزالة الوصمة المرتبطة ببعض فئات التربية الخاصة، لتخفيف الآثار السلبية الاجتماعية لدى بعض فئات التربية الخاصة وذويهم، والمرتبطة بمصطلح مثل الإعاقة.

2-خلق فرص كافية لذوي الاحتياجات الخاصة لنمذجة أشكال السلوك الصادر عن أقرانهم العاديين.

3-تعديل الاتجاهات نحو فئات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال برامج الدمج التي تعمل على تغيير وتعديل اتجاهات الأسر والعاملين في المدرسة والأقران من السلبية إلى الايجابية، وخاصة تلك الاتجاهات المتعلقة بالرفض أو عدم التعاون.

4- توفير خبرات التفاعل الاجتماعي بين ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم العاديين؛ مما يؤدي إلى زيادة فرص التقبل الاجتماعي لهم من قبل العاديين.

5- توفير الفرص التربوية المناسبة للتعلم، بين الطلبة الأسوياء وذوي الاحتياجات الخاصة، المتمثلة في أساليب التدريس المختلفة، وأساليب التقويم لينمو نموا أكاديميا واجتماعيا ونفسياً سليماً.

6-توفير الفرص التربوية لأكبر عدد ممكن من فئات ذوي الاحتياجات الخاصة.

7-توفير التكلفة الاقتصادية اللازمة لفتح مراكز أو مؤسسات التربية الخاصة التي تتضمن البناء المدرسي، والعاملين من اختصاصيين ومعلمين، ومواصلات ... إلخ.

8-تحقيق الذات عند الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وزيادة دافعيتهم نحو التعليم، ونحو تكوين علاقات اجتماعية سليمة مع الغير.

6-3 أنواع الدمج:

أ. الدمج الأكاديمي.

ب. الدمج الاجتماعي.

6-4 عناصر عملية الدمج:

- الطفل وزملائه في الفصل.
- المعلمون والمدربون.
- الإدارة المدرسية والمؤسسية.
- الكوادر البرنامجية المنتمية.
- الوالدين والأسرة.
- البيئة المحلية ومصادر المجتمع.

6-5 المقومات الواجب توافرها لنجاح عملية الدمج:

- تحديد معايير توحيد المسار التعليمي (الدمج).
- إعداد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة لدخول المسار التعليمي الموحد (الدمج).
- إعداد الطلبة العاديين لبرنامج توحيد المسار التعليمي.
- خلق نسق الاتصال وتعزيز التواصل بين جميع عناصر الدمج.
- تكييف المناهج الدراسية وتعديلها.
- مواءمة وتعديل طرق التدريس للطلبة المدمجين.
- مواءمة أسلوب التقدير والامتحانات للطلبة المدمجين.
- تهيئة البيئة المدرسية والصفية.
- إعداد المعلم العادي ومعلم التربية الخاصة في عملية الدمج.

- نسبة الأطفال المدمجين إلى الأطفال العاديين في الصف.

6-7 مبررات الدمج: إن الأدبيات التربوية الحديثة تزخر بالآراء المقنعة المؤيدة لدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين في نفس البيئة التعليمية. وتجمع هذه الأدبيات على أن من أهم مبررات الدمج ما يلي:

1) **المبررات الاجتماعية الأخلاقية** :فالدمج يشجع المجتمع على تبني نظرة إيجابية نحو الأشخاص المعاقين. وهذا الرأي يقوم على افتراض مفاده أن عزل الأشخاص المعاقين يشجع من حيث المبدأ تطور وجهات النظر والاتجاهات السلبية، مثل العزل والشعور بالذنب والقلق، والخجل. أما الدمج فهو يهيئ الفرص لتطور الإدراكات الاجتماعية الواقعية، والمتمثلة في الاعتراف بوجود الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والبحث عن حلول .

2) **المبررات القانونية التشريعية** : ظهور القوانين والأنظمة التشريعية في معظم دول العالم في الوقت الراهن تنص صراحة على حق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في تلقي الرعاية الصحية والتربوية والاجتماعية أسوة بأقرانهم من الأطفال، وفي أقل البيئات التربوية تقيداً. أي أنه يتماشى مع حقوق الإنسان الأساسية في سياق التعليم للجميع مثل القانون الأمريكي 1975م، وعن ما صدر عن الأمم المتحدة عام 1975م من وجوب احترام الكرامة الإنسانية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وحماية حقوقهم الأساسية أسوة بأقرانهم في المجتمع. وكذلك عن ما ورد عن مؤتمر سلامنكا بأسبانيا 1994م الذي نص في توصياته على وجوب إتاحة الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة للالتحاق بالمدرسة العامة .

3) **المبررات النفسية الاجتماعية** : إن الأطفال بحاجة إلى التعامل مع الآخرين والتعامل مع ظروف الحياة اليومية. وحرمان الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من فرص المشاركة في نظم التعليم المدرسي العادية، يترتب عليه حرمان الطفل ذوي الحاجات الخاصة من حقه في الإنتماء إلى المجتمع، وفي المساهمة في بنائه [7]

أسلوب تنفيذ الدمج: يتم الدمج التربوي على طريقتين هما:

1- طريقة الدمج الجزئي: وتتحقق من خلال استحداث برامج فصول خاصة ملحقة بالمدارس العادية، وقد أشار الموسى (1999) إلى أن هذا النمط من الخدمة يتضمن إلحاق الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة بفصل خاص بهم بالمدرسة العادية، حيث يتلقون الرعاية التربوية والتعليمية الخاصة بهم مع بعضهم في ذلك الفصل، مع العمل على إتاحة الفرصة لهم للاندماج مع أقرانهم العاديين في بعض الأنشطة الصفية، والأنشطة اللاصفية، وفي مرافق المدرسة.

وبرامج الفصول الخاصة على نوعين:

أ. فصول تطبق مناهج معاهد التربية الخاصة مثل فصول الأطفال القابلين للتعلم من المتخلفين عقلياً، وفصول الأطفال الصم.

ب. فصول تطبق مناهج المدارس العادية مثل: فصول الأطفال المكفوفين، وفصول الأطفال ضعاف السمع.

2- طريقة الدمج الكلي: وتتم عن طريق استخدام الأساليب التربوية الحديثة مثل، برامج غرف المصادر، وبرامج المعلم المتجول، وبرامج المعلم المستشار، وبرامج المتابعة في التربية الخاصة.

وقد عرف الموسى (1999) هذه الأنماط من تقديم خدمات التربية الخاصة على النحو التالي:

أ. برنامج غرفة المصادر:

هو أحد الأساليب التي بواسطتها تتم عملية دمج الأطفال غير العاديين في المدارس العادية، وهو مفهوم تربوي يتضمن الركائز الرئيسة التالية:

1. تخصيص غرفة في المدرسة العادية تكون ذات مستلزمات مكانية وتجهيزية وبشرية تحددها طبيعة خصائص واحتياجات الفئة أو الفئات المستفيدة.

2. إبقاء التلاميذ غير العاديين في الصفوف الدراسية بالمدرسة العادية مع أقرانهم العاديين إن كانوا من الفئات الموجودة – أصلاً – بالمدارس العادية، أو إلحاقهم بالصفوف الدراسية بالمدرسة العادية مع أقرانهم العاديين إن كانوا من الفئات التي كانت تدرس تقليدياً بمعاهد التربية الخاصة، أو الفصول الخاصة الملحقة بالمدارس العادية.

3. يتحتم على التلاميذ غير العاديين أن يقضوا – على الأقل – 50% من يومهم المدرسي في الصفوف الدراسية مع أقرانهم العاديين.

4. يتردد التلاميذ غير العاديين على غرفة المصادر للاستفادة من خدماتها حسب جدول تحدده متغيرات أهمها حاجة الطفل إلى خدمات التربية الخاصة، طبيعة عوق الطفل، شدة عوق الطفل، الصف الدراسي الذي يدرس فيه الطفل، وغير ذلك من المتغيرات التي يمليها الموقف التربوي على كل من معلم التربية الخاصة، ومعلم الفصل العادي.

5. قد يكون من الضروري تسجيل الأطفال غير العاديين في المدرسة التي يوجد بها برنامج غرفة مصادر، أو تحويلهم إليها إن كانوا من التلاميذ المسجلين في مدارس لا يوجد بها هذا البرنامج، الأمر الذي يستدعي ضرورة تأمين وسيلة نقل للتلاميذ بين المدرسة والمنزل (لمزيد من المعلومات حول مفهوم غرفة المصادر يمكن الرجوع إلى الحمدان والسرطاوي 1987م، والسرطاوي وأبو نيان 1998م).

ب. برنامج المعلم المتجول: هو أحد الأساليب التي بواسطتها تتم عملية دمج الأطفال غير العاديين في المدارس العادية، وهو مفهوم تربوي يتضمن الركائز الرئيسة التالية:

1. تسجيل الأطفال غير العاديين في أقرب المدارس العادية إلى منازلهم، أو إبقاؤهم فيها إن كانوا مسجلين بها فعلاً.

2. يتحتم على التلاميذ غير العاديين أن يقضوا معظم يومهم المدرسي في الصفوف الدراسية مع أقرانهم العاديين.

3. يقوم معلم متخصص في التربية الخاصة بالتجول في المدارس العادية التي يوجد بها تلاميذ غير عاديين بغرض تقديم خدمات التربية الخاصة لهم، وذلك وفقاً لجدول تحدده متغيرات أهمها:

- عدد الطلاب الذين يتكون منهم عبؤه التدريسي.
- طبيعة احتياجات أولئك الطلاب.

– عدد المدارس التي يزورها.

– طول المسافات التي يقطعها.

4. يكون مقره في قسم التربية الخاصة بإدارة التعليم، أو في إحدى المدارس التي يعمل بها.

5. يحتاج إلى استخدام وسيلة نقل.

ج. برنامج المعلم المستشار: هو أحد الأساليب التي بموجبها تتم عملية دمج الأطفال غير العاديين في المدارس العادية، وهو مفهوم تربوي تقوم فكرته على الاستفادة من خدمات معلم متخصص في التربية الخاصة، يقوم بزيارات ميدانية للمدارس العادية التي يوجد بها تلاميذ غير عاديين، شأنه في ذلك شأن المعلم المتجول، بغرض تقديم خدمات التربية الخاصة التي تتمثل في النصح والمشورة لمعلمي الفصول العادية حول كيفية التعامل مع الأطفال غير العاديين، وهو أيضا كالمعلم المتجول يكون مقره في قسم التربية الخاصة بإدارة تعليم المنطقة، أو إحدى المدارس التي يعمل بها، كما يحتاج أيضاً إلى استخدام وسيلة نقل.

د–برنامج المتابعة في التربية الخاصة: وهذه البرامج يمكن تعريفها على أنها عبارة عن برامج موجودة لدى الأمانة العامة للتربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم لمتابعة بعض الفئات التي لا تستفيد –حالياً –من خدمات التربية الخاصة، وهو إجراء مؤقت ينتهي بمجرد استحداث برامج للتربية الخاصة في مدارس التعليم العام لتلك الفئات. (ناصر بن علي الموسى)

1– الإطار الميداني للدراسة:

7–1– الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

7–1–1–مجالات الدراسة:

- **المجال الزمني:** تمت هذه الدراسة ابتداءا من شهر سبتمبر 2017 إلى غاية شهر نوفمبر 2017، واستغراق هذه المدة يعود إلى تعذر التواصل مع الأساتذة أي المبحوثين قصد الإجابة على أداة البحث.
- **المجال المكاني:** بناءا على عنوان الدراسة، وقع على أساتذة قسم علم الاجتماع، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، وتم اختيار هذا المجال كون أن الفئة المقصودة للدراسة تكمن فيها.
- **المجال البشري:** شملت هذه الدراسة أساتذة قسم علم الاجتماع الدائمون، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، باعتبار أن موضوع الدراسة يتطلب اختيار هذا المجتمع، والبالغ عددهم 104 أستاذ (حسب المستخرج المقدم من طرف مصلحة المستخدمين في نوفمبر 2017).
- **7–1–2–منهج الدراسة:** ككل دراسة ميدانية لابد لها من اعتماد منهج علمي يستوحى من طبيعة الموضوع ومشكلته وفرضياته وانطلاقا من عنوان الدراسة، تبين أن المنهج الملائم هو المنهج الوصفي.

- **7-1-3-عينة الدراسة:** عينة الدراسة كانت عينة قصدية تمثلت في أساتذة قسم العلوم الاجتماعية الدائمون، الذين قدر عددهم بـ: 104 واختير من هذا القسم تخصص علم الاجتماع، والذين قدر عددهم بـ:**59** أستاذ، غير أنه يجدر بنا الإشارة أنه تم مقابلة **56** من هذا العدد وذلك راجع لعدة أسباب، منها صعوبة الالتحاق بهم في فترة توزيع أداة البحث، ونتيجة لغياب بعض الأساتذة. خلال هذه الفترة المخصصة للدراسة الميدانية.

7-1-4-أدوات الدراسة: تم استخدام استمارة استبيان، ملائمة وطبيعة الموضوع، ولقد تم تصميمها بجمع المعطيات بالإطلاع على بعض الدراسات السابقة والمصادر المختلفة، وقد تضمنت مجموعة من العبارات صيغت بعضها بالإيجاب والأخر بالسلب، حيث وجب على كل أستاذ الإجابة على كل عبارة باختيار إجابة واحدة من بين الإجابات كانت هذه الأسئلة مغلقة بحيث كان مقياس ثنائي(نعم/لا).

7-1-5- الأساليب الإحصائية: تمت المعالجة وفق نظام التحليل الإحصائي **spss** (التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

1- عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة:

1-8 عرض وتحليل بيانات الدراسة:

تصورات الأساتذة الجامعيين لواقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر.	نعم	%	لا	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
هناك نقص في دمج فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في الجانب المهني..	45	80.4	11	19.6	1.8036	0.40089	2
هناك تهميش وإقصاء لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل المجتمع.	32	57.1	24	42.9	1.2857	0.45584	3
هناك نقص وعي حول حقيقة ذوي الاحتياجات في الجزائر.	52	92.9	4	7.1	1.9286	0.25987	1
هناك استقرار في أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر.	17	30.4	39	69.6	1.3036	0.46396	4

يوضح الجدول أهم تصورات المبحوثين على واقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر بحيث أن ما نراه حسب استجابات المبحوثين أن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يشكلون نسبة هامة من مجموع فئة المجتمع في الجزائر، ويعرف الطفل ذو الاحتياجات الخاصة بأنه الفرد الذي يحتاج طوال حياته أو خلال

فترة من حياته إلى خدمات خاصة كي ينمو أو يتعلم أو يتدرب أو يتوافق مع متطلبات حياته اليومية، أو الأسرية أو الوظيفية أو المهنية، ويمكنه بذلك أن يشارك في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما يستطيع.

تمثل فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر حسب تصورات الأساتذة الجامعين وما تحمله من طموحات من حيث التكفل والإدماج الاجتماعي انشغالا دائما للسلطات العمومية التي أخذت على عاتقها هذا التحدي بوضعها جملة من السياسات والترتيبات لفائدة هذه الفئة.

إن هذا التحدي القائم على أساس ضرورة حماية الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وترقيتهم ترتب عنه إصدار جملة من النصوص القانونية والتنظيمية ذات مواضيع متعددة لتغطية حاجيات هذه الفئة الآخذة في التزايد. و لضمان التكفل الفعال بهذه الفئة و انشغالاتهم و ضمان حقوقهم العامة و الخاصة باعتبارهم عنصر فعال في المجتمع فان مجمل النصوص القانونية التي تم إصدارها و لا سيما القانون 09/02 المؤرخ في: 2002/05/08 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم جاءت بمجموعة من الحقوق يستفيد بها هؤلاء بعد إثبات إعاقتهم و يمكن لنا من خلال هذه النصوص أن نحدد حقوق المعاق في ثلاث عناصر كبرى تلتزم الهيئات و الإدارة المعنية بتحقيقها و التكفل بها على ارض الواقع و هي:أولا:الحق في التكفل الاجتماعي و الإداري. ثانيا: الحق في التكفل المؤسساتي والمهني والإدماج.ثالثا: الإجراءات الخاصة بقطاع العدالة في تعاملها مع المعاقين.

فيجب ضمان التكفل المدرسي المبكر بالأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة بغض النظر عن مدة التمدرس أو السن طالما بقيت حالة الشخص المعوق تبرر ذلك وفي هذا الإطار تم إنشاء العديد من المؤسسات والمدارس المتخصصة الخاصة بالمعاقين ذهنيا، ويخضع كذلك الأطفال والمراهقون من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التمدرس الإجباري في مؤسسات التعليم والتكوين المهني وتهيأ عند الحاجة أقسام وفروع خاصة بهذا الغرض لاسيما في الوسط المدرسي والمهني والوسط الاستشفائي حسب حالة ومؤهلات كل فئة وتفرض على هذه المؤسسات زيادة على التعلم والتكوين المهني، وعند الاقتضاء إيواء المتعلمين والمتكونين والتكفل بهم نفسيا وطبيا بالتنسيق مع الأولياء، وتسمح هذه الإجراءات للمعوقين كسب المعارف المهنية والعملية لدخول سوق الشغل والإدماج داخل المجتمع وهو التحدي والتوجه الجديد الذي يفرض على السلطات المعنية اخذ بعين الاعتبار هذه الفئة، وذلك حتى يتسنى لهؤلاء ممارسة نشاط مهني مناسب أو مكيف يسمح لهم بضمان استقلالية بدنية واقتصادية فبموجب المادة 24 من القانون 09/02 لا يجوز إقصاء أي مترشح بسبب إعاقته من مسابقة أو اختبار أو امتحان مهني يتيح له الالتحاق بوظيفة عمومية أو غيرها إذا أقرت اللجنة الولائية للتربية الخاصة والتوجيه المهني عدم تنافي إعاقته مع هذه الوظيفة ويتم ترسيم العمال المعوقين ضمن نفس الشروط المطبقة على العمال الآخرين.

كما يفرض القانون على كل مستخدم أن يخصص نسبة 01% على الأقل من مناصب العمل للأشخاص المعوقين المعترف بهم بصفة العامل وعند استحالة ذلك يتعين عليه دفع اشتراك مالي تحدد قيمته عن طريق التنظيم ويرصد في حساب صندوق خاص لتمويل نشاط حماية المعوقين وترقيتهم.

ولإعادة بعث الحياة الاجتماعية للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ورفاهيتهم فرض القانون مجموعة من التدابير من شانها القضاء على الحواجز التي تعيق الحياة اليومية لهؤلاء الأشخاص لاسيما في مجال: تسهيل الحصول على الأجهزة الاصطناعية والمساعدات التقنية التي تضمن الاستقلالية البدنية وتسهيل استبدالها.وتسهيل الوصول إلى الأماكن العمومية واستعمال وسائل النقل عن طريق بطاقة المعوق التي تحمل إشارة "الأولوية في الاستقبال وأماكن التوقف بنسبة 4% من أماكن التوقف في الموافق العمومية للمعوق أو مرافقه. تسهيل الحصول على السكن الواقع في المستوى الأول من البنايات. الإعفاء من دفع الرسوم والضرائب عند اقتناء السيارات السياحية ذات الأعداد الخاص وحيازة رخصة سياقة خاص بالمعوقين حركيا.

كما تم وضع تحت تصرف الأشخاص المكفوفين استمارات إدارية ووثائق مكتوبة بخط البراي وتم أيضا تكوين مجموعة من كتاب الضبط في لغة الإشارات للتواصل مع الصم والبكم.

وهذه الإجراءات قد تم تفعيلها بمجلس قضاء وهران، قسنطينة، الجزائر كما تم تزويد محكمة عين الترك بأرزيو ومحكمة قسنطينة ببعض المعدات الخاصة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والأميين الطاعنين في السن الذين يعتبرون كذلك من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الفئة الضعيفة من المجتمع التي يجب التكفل بها سيما في المؤسسات القضائية لتقريبها أكثر من العدالة والحفاظ على جميع حقوقها المشروعة بطريقة قانونية في انتظار تعميم هذه الإجراءات على كافة المحاكم عبر التراب الوطني. [8]

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره حول تصورات الأساتذة الجامعيين لواقع ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر تبين لنا بأن مجمل الحقوق التي كرسها المشرع الجزائري لصالح فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تمثل فقط جزءا من التكفل والاهتمام الذي يقع على عاتق السلطات العمومية وكل أفراد المجتمع لان تحقيق هذه الحقوق يتطلب وعي ومرونة وتسهيلات اتجاه هذه الفئة لإعادة بعث الأمل في نفوس هؤلاء وإدماجهم في الحياة العامة.

والقضاء على الحاجز النفسي والتخفي وراء الإعاقة للعيش في عزلة وهو الجانب الذي يبقى محل دراسة وبحث من طرف مختلف الفاعلين في هذا المجال لإيجاد طرق التكفل الفعالة بهذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- **الإحالات والمراجع :**

[1] جردير فيروز : التصورات الاجتماعية للأساتذة اتجاه ظاهرة الفشل المدرسي في التعليم الثانوي دراسة ميدانية بولاية جيجل–الميلية–، رسالة ماجستير، الجزائر، 2010، ص 35.

[2] محمد وجيه الصاوي و أحمد عبد الباقي البستان: دراسات في التعليم المعاصر، ط1،الكويت، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع ،1999،ص.170.

[3] عصام توفيق قمرة: رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي بين العزل والدمج، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 53.

[4]حسن محمد النواصرة: ذوي الاحتياجات الخاصة مدخل في التأهيل البدني، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص ص22.23

[5] بن عبيد عبد الرحيم: التصورات الاجتماعية للمكفوفين الموظفين لعملية الإدماج الاجتماعي المهني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علم النفس الاجتماعي، قسنطينة–الجزائر، 2006،2005.

[6] جردين فيروز : التصورات الاجتماعية للأساتذة اتجاه ظاهرة الفشل المدرسي في التعليم الثانوي دراسة ميدانية بولاية جيجل، قسنطينة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجتسير في علم النفس الاجتماعي–الجزائر، 2011/2010

[7] محمد المنتصر محمود الشريف: الدمج التربوي والإجتماعي لذوي الإحتياجات الخاصة نقل عن يوم 2018/02/22علىالساعة20:00

[8] بقزيز خير الدين: file:///G:/ – حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل القانون الجزائري – منتديات الجلفة لكل الجزائريين و العرب يوم 2018/02/21 على الساعة 09:20